الأنباء
الاثنين 4 ابريل 2016

الجانب النيابي اقترح فلسين لأول 6 آلاف كيلوواط

الشايع: «المالية» أمهلت الحكومة حتى الأربعاء لتقديم رأيها حول شرائح الكهرباء

أحمد القضيبي وفيصل الشايع ومحمد الجبري وفيصل الكندري وم. أحمد الجسار اثناء اجتماع اللجنة

أمهلت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية وزير الكهرباء والماء م.أحمد الجسار حتى الاربعاء المقبل لتقديم الرأي الحكومي عن الشرائح المقترحة من قبلها بشأن تغيير سعر تعرفة استهلاك الكهرباء والماء. وقال رئيس اللجنة النائب فيصل الشايع في تصريح صحافي «تقدمنا في اللجنة المالية بتصور بشأن تعديل تعرفة اسعار الكهرباء والماء مغاير تماما لما قدم من الحكومة بشأن السكن الخاص وبما لا يترتب عليه اي ضرر بذوي الدخل المحدود والمتوسط».

وذكر الشايع ان الإحصائيات الحكومية تشير الى ان معدل متوسط استهلاك «البيت» الحكومي يقدر بـ 6 آلاف كيلوواط، في حين يرتفع معدل متوسط الاستهلاك بالوحدة السكنية (القسيمة) الى ما دون 10 آلاف كيلوواط، مشيرا الى انه وفي جميع الاحوال سواء بالبيت او القسيمة هناك نسبة استهلاك زائدة عن الحاجة الفعلية وفق الاحصائيات الحكومية تقدر بما يقارب 30٪ من اجمالي الاستهلاك للكهرباء والماء. وأوضح ان اللجنة اقترحت تحديد تعرفة أول 6 آلاف كيلوواط بواقع فلسين وبما لا يؤثر على ذوي الدخل المتوسط والمحدود، وفي حال ارتفاع استهلاك الكهرباء عن الـ 6 آلاف فإن الزائد عنها يقدر وفق الشريحة الثانية بواقع 5 فلوس لكل كيلوواط.

دميثير: أبلغنا الحكومة رفضنا لشرائح الكهرباء الجديدة

وبين الشايع ان تكلفة ما يزيد عن 12 ألف كيلوواط ستقدر بما يقارب 45 دينارا دون ترشيد الاستهلاك الزائد والمقدر حكوميا بـ 30٪، وفي حال الترشيد سيكون اجمالي فاتورة من يستهلك ما يقرب من 12 ألف كيلوواط لا يتجاوز 35 دينارا.

وأشار الشايع الى ان وزير الكهرباء والماء م.أحمد الجسار ابلغ اللجنة انه لا يستطيع ابداء الرأي الحكومي بالمقترح المقدم من قبل اللجنة قبل عرضه على لجنة الدعوم الحكومية، مشيرا الى انه وعد اللجنة بتزويدها بالرد الحكومي على المقترح خلال اجتماع يوم الاربعاء المقبل.

في هذا السياق، اكد النائب خلف دميثير ان اللجنة المالية ابلغت الحكومة خلال اجتماع عقدته امس بحضور وزير الكهرباء والماء م.احمد الجسار رفضها مشروع شرائح الكهرباء الجديد والذي يتضمن رسوما مبالغا فيها.

واضاف دميثير في تصريح صحافي ان اعضاء اللجنة والعديد من اعضاء مجلس الأمة متفقون على رفض الصيغة الحكومية لأسعار الكهرباء، مشيرا الى ان الوزير م.الجسار وعد بالرد على ملاحظاتنا خلال اجتماع تعقده اللجنة المالية الأربعاء المقبل.

وقال دميثير: نحن مع الترشيد في الاستهلاك وتنظيم آلية احتساب التعرفة الجديدة، الا ان ما تقدمت به الحكومة يتعارض تماما مع التطمينات السابقة بعدم مس المواطنين ذوي الدخل المحدود. واضاف: لم تقنعنا الحكومة بتبريراتها في التعرفة الجديدة، مشيرا الى اننا ابلغنا الوزير م.الجسار بأن مشروعكم مجحف بحق المواطنين ويضيف اعباء مالية تزيد من معاناتهم الناجمة عن ارتفاع الاسعار.

الهدية: نرفض زيادة تعرفة الكهرباء

واعرب دميثير عن امله في ان تتريث الحكومة في اندفاعها تجاه تعديل اسعار استهلاك الكهرباء وان تتعامل مع ملاحظات ومقترحات النواب بواقعية اكثر حتى لا تمس جيب المواطن البسيط تحت ذريعة ترشيد الاستهلاك.

من جهته، اكد النائب م.محمد الهدية رفضه للمقترح الحكومي بخصوص زيادة تعرفة الكهرباء والماء والتي ستصل إلى أربعة أضعاف سعرها الحالي.

وقال م.الهدية في تصريح صحافي ان هذا المقترح يتنافى مع الأهداف المعلنة من الحكومة من أن المطلوب هو الترشيد وليس جباية الأموال، كما ان هذا المقترح سيؤدي الى ارتفاع أسعار الإيجارات وزيادة في اسعار السلع الاساسية.

واشار الهدية الى ان هذا المقترح لا يمكن قبوله، فهو سيضر بشكل مباشر بجيوب المواطنين، مشددا على ان النواب سيكون لهم موقف من هذا المقترح والذي لا ينسجم مع رؤى الإصلاح الاقتصادي، حيث إن الاصلاح لا يكون على حساب المواطنين ذوي الدخل المحدود والمتوسط.

واردف: على الحكومة عمل اصلاحات اقتصادية مبتكرة لحل مشكلة العجز المالي دون اللجوء الى الحلول التقليدية العقيمة وغير المدروسة والتي تتمثل في زيادة الأسعار على المواطن بأي شكل وبأي طريقة. واكد ان هذا المقترح لن يمر في مجلس الامة وسيتصدى له مع زملائه النواب، مؤكدا ان الاعضاء لن يسمحوا بالمساس بجيوب المواطنين.

الطريجي: الحكومة تراوغ في «الأنابيب النفطية» ورضوخ الصالح يضعه أمام استحقاقات دستورية

استغرب النائب د.عبدالله الطريجي أسلوب الحكومة في التعاطي مع المشاريع التنموية المختلفة والعقود المبرمة مع الشركات، مشيرا في هذا الصدد الى أن صفقة الأنابيب النفطية تمثل واحدة من صور التخبط الحكومي والرضوخ أمام الضغوط والابتزاز.

وأضاف الطريجي في تصريح صحافي أنه من المؤسف رؤية هذا التردد الحكومي الذي ينعكس سلبا على التوجه الرامي الى اطلاق المشاريع التنموية، وانعاش الوضع الاقتصادي في البلاد.

وتساءل الطريجي.. ما «السر» وراء عدم مضي صفقة الأنابيب النفطية وفق الآلية القانونية والمستندية المعمول بها في الدولة؟ ولماذا تتم عرقلتها رغم استيفائها كل الشروط ومرورها في المراحل الرقابية اللازمة؟

واذا أشار الطريجي الى حق الحكومة في الاستئناس برأي الفتوى والتشريع، الا أنه شدد في المقابل على رفضه أي محاولة حكومية للبحث عن مخرج من خلال هذه الإحالة لسلب حق المستثمر الذي حصل على الصفقة بشكل قانوني، ومحاولة «تنفيع» آخرين بسبب الضغوط النيابية وغيرها التي تمارس على الحكومة.

وأكد الطريجي أن نائب رئيس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح أمام اختبار حقيقي لجديته في تطبيق القانون، محذرا من أن رضوخه أمام الضغوط سيضعه أمام استحقاقات دستورية وقانونية لن تجد في مجلس الأمة من يعارضها من الأعضاء الذين لن يدخروا جهدا من أجل سيادة دولة القانون والمؤسسات، لا شريعة المتنفذين الذين يريدون الانقلاب على القانون ودولة المؤسسات.

واستغرب الطريجي «صمت» وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله أمام الاساءة التي تعرضت لها ادارة الفتوى والتشريع - التي يرأسها المستشار الفاضل صلاح المسعد - باتهامها من أحد الأعضاء بعدم الحيادية، وقال: هل سكوت الوزير العبدالله يعني اقرارا منه بما جاء في هذا الاتهام؟ أم أننا سنسمع منه ردا وتبيانا يفند الاتهام ويحفظ للناس كراماتهم.

عبدالصمد: اختلالات في باب المرتبات والتوظيف في «هيئة القرآن»

م. عادل الخرافي ود. محمد الحويلة وعدنان عبدالصمد ود. عبدالرحمن الجيران خلال اجتماع اللجنة

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبد الصمد ان اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما للسنة المالية 2017/2016، وتبين لها ما يلي:

أولاً: عدم التعاون مع الجهات الرقابية

بينت اللجنة أن عدم تعاون الهيئة مع الجهات الرقابية أدى إلى عدم انضباط ميزانيتها وتعثرها أثناء التنفيذ، وأن الإدارة الحالية لا تعمل على استخدام اعتمادات الميزانية لتحقيق أهداف الهيئة الواردة في قانون إنشائها والبالغة 14 اختصاصا، مع وجود انحرافات كبيرة في المصروفات الفعلية عما هو مقدر لها بقانون ربط الميزانية، ما يشير إلى عدم إجراء دراسات فنية ومالية ملائمة وكافية قبل تقدير هذه المصروفات.

كما أن تعامل الهيئة مع الجهات الرقابية غير سليم وتعمد إلى تفسير الضوابط الرقابية وفق منظورها الخاص بما يتعارض مع ضوابط تلك الجهات، وفي حال تسجيل ملاحظة أو مخالفة مالية على الهيئة فإنها تطلب تزويدها بصورة من المستندات التي تم الاستناد ،اليها وهو ما ينم عن فقدان الضبط الإداري وعدم درايتها بما يتوافر لديها من مستندات. ورغم موافقة مجلس الأمة في دور الانعقاد السابق على الميزانية بتعهد حكومي لتصويب ما يعتريها من ملاحظات إلا أنها ما زالت غير جادة في تسويتها للسنة الثانية على التوالي ولم تعمل على تنفيذ توصيات اللجنة، وهو ما قد يعرض ميزانيتها للرفض مجددا.

ثانياً: اختلالات في باب المرتبات وشؤون التوظف

ولا تراعي الهيئة ضبط شؤون التوظف وفق القرارات المنظمة من قانون الخدمة المدنية، خاصة أن ديوان الخدمة المدنية قد أورد العديد من الملاحظات كعدم ضبط الهيئة لدورتها المستندية وصدور عدة قرارات من قياديي الهيئة بذات الرقم التسلسلي بموضوعات مختلفة وصدور قرارات إدارية من غير الموظف المختص والاستعانة بأشخاص دون موافقة ديوان الخدمة المدنية، وتتجاهل مخاطبات الجهات الرقابية بإقامة مديونيات لاسترداد ما صرف من بدلات ومزايا ولجان دون وجه حق لموظفين ومنتدبين غير مستحقين وغير مختصين، وتقوم باستغلال ما يخصص للدرجات الوظيفية الشاغرة والتي لا تشغل لسنوات والبالغة 79 وظيفة لتعزيز بند العلاوات والبدلات!

اللجنة قررت أن تراجع وزارة المالية التقديرات لميزانية الهيئة بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية

ثالثاً: لجان مراجعة القرآن الكريم

وبيّن ديوان الخدمة المدنية أنه وافق للهيئة على الاستعانة بموظفين مؤذنين وأئمة وحفظة القرآن الكريم لإشراكهم في لجان مراجعة القرآن الكريم، وقد تبين لها أن عددا من المستعان بهم لا تنطبق عليه الشروط ومنها وجود باحث خدمة اجتماعية وموظف في شركة تجارة عامة ومقاولات ضمن تلك اللجان.

رابعاً: التوصية بإعادة الهيئة لوضعها السابق

وبينت اللجنة أنها ترى تماثلا واضحا بين عمل الهيئة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية خاصة أن لدى الوزارة قطاعاً كاملا معنيا بشؤون القرآن الكريم، وهو ما يتطلب تفعيل توصيات اللجنة السابقة بإعادة هيكلة الجهاز الحكومي المتضخم في الدولة وإلغاء ودمج بعض الجهات الحكومية ترشيدا للإنفاق العام.

خامساً: إعادة ضبط ميزانية السنة الجديدة

وإزاء تلك الملاحظات وفي ظل عدم تعاون الهيئة مع الجهات الرقابية فقد قررت اللجنة أن تراجع وزارة المالية التقديرات لميزانية الهيئة بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية، وإقامة مديونيات لما تم صرفه دون وجه حق، وأن تنسق الهيئة مع ديوان الخدمة المدنية لتصويب كل ملاحظات شؤون التوظيف دون استثناء، مع ما تم الاتفاق عليه مع جميع الجهات الحكومية بتخفيض ميزانيتها بنسبة لا تقل عن 20٪ من المصروفات الفعلية لآخر ميزانية.

وزارة العدل

إعلان من وزارة العدل

بمناسبة قرب سريان أحكام قانون محكمة الأسرة الصادر بالقانون رقم 12 لسنة 2015 اعتباراً من 2016/3/22، وإعمالاً لحكم المادة 17 منه التي أنشأت صندوق تأمين الأسرة وذلك تحقيقاً للتكافل الاجتماعي والتراحم بين المواطنين وسد عوز واحتياج الزوجات والمطلقات والأولاد والأقارب الذين تخلى عنهم الملتزمون بنفقتهم أو ضاق عليهم الوفاء بها رغم صدور أحكام قضائية بإلزامهم بها، وتعذر تنفيذ هذه الأحكام عليهم جبراً، وقد جعلت المادة المشار إليها أحد موارد الصندوق - بجانب ما تخصصه الدولة له سنوياً من مبالغ التبرعات والهبات غير المشروطة.

ومن ثم فإن وزارة العدل - وهي تستذكر ما جبل عليه أهل الكويت منذ القدم من حب الخير وإغاثة الملهوف في الداخل والخارج - تناشدهم وتستنهض ما تفيض به نفوسهم من كرم وسخاء معلنة عن فتح باب قبول التبرعات والهبات غير المشروطة لصندوق تأمين الأسرة.

حفظ الله وطننا الغالي الكويت دولة الخير والعطاء في ظل القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي عهده الأمين الشيخ/ نواف الأحمد الجابر الصباح وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الصباح حفظهم الله ورعاهم.

للاستفسار: صندوق تأمين الأسرة - الدور الخامس غرفة 634 بمبنى قصر العدل.
هاتف أرضي: 22400674 - 22400675 - 22400676
ايميل: Familyfund@moj.gov.kw

الجيران: عدم وضوح الرؤية لدى هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص

استغرب عضو لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب د.عبدالرحمن الجيران عدم وضوح الرؤية لدى هيئة الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، لافتا الى ان اعضاء الهيئة الذين التقيناهم في لجنة الميزانيات غير مدركين ماهية عمل الهيئة وتفاصيله والمهام المنوطة بهم.

د.عبدالرحمن الجيران

وقال الجيران في تصريح صحافي: إن القائمين على الهيئة لا يمتلكون رؤية واضحة لطبيعة عملهم ووظيفتهم الاجتماعية التي من المفترض ان تقوم على ركيزتين هما منع الاضرار بالصالح العام ومنع اساءة استعمال الحق، وهما الغرض من اقامة المشروع.

وطالب الجيران بإعادة النظر في آلية عمل هيئة الشراكة وعدم اعتماد الرتابة والنمطية في إدارة المشاريع، موضحا ان تقرير ديوان المحاسبة المتعلق بهيئة الشراكة يحتوي على الكثير من الملاحظات وأبرزها ان الهيئة لم تنجز سوى مشروع واحد من أصل 22 مشروعا، داعيا الى عدم الجنوح نحو الاشتراكية أو التطرف باتجاه الرأسمالية خصوصا ان الكويت بلد مسلم ونظامها قائم على توازن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

بلدية الكويت
إدارة المناقصات والعقود

إعلان رقم (٢٠١٦/٢٧)

إلغاء طرح المزايدتين رقم ١٠،١١-٢٠١٤/٢٠١٥ ترخيص استغلال مواقع اللوحات الإعلانية في محافظتي العاصمة وحولي

إلحاقاً للإعلان السابق رقم (٢٠١٤/١١٢) المنشور في جريدة كويت اليوم بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢ بشأن الإعلان عن طرح المزايدتين رقم ١٠،١١-٢٠١٤/٢٠١٥ ترخيص استغلال مواقع اللوحات الإعلانية في محافظتي العاصمة وحولي.

تعلن بلدية الكويت عن إلغاء طرح المزايدتين رقم ١٠،١١-٢٠١٤/٢٠١٥ ترخيص استغلال مواقع اللوحات الإعلانية في محافظتي العاصمة وحولي.

مدير عام البلدية